

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المحاسبة و المراجعة

المحاسبة عن القيمة المضافة كأداة لترشيد القرارات التشغيلية في الوحدات الاقتصادية (دراسة حالة تطبيقية)

رسالة مقدمة من الباحث
هناء سيد شعراوي

للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف
الأستاذ الدكتور/حسين محمد عيسى
أستاذ المحاسبة والمراجعة
عميد كلية التجارة - جامعة عين شمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ
شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ
لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)

صدق الله العظيم
(سورة النحل آية 78)

إهداء

إلى أبي

و أمي.....

و زوجي ...

أهدي هذا العمل المتواضع ،،

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، علّم البيان، وألهم التبيان، ووفق وأعان، وأصنع نعمته، أتم فضله، حمداً له سبحانه وتعالى الذي منحني القدرة والعون والجهد والمثابرة لإخراج هذا البحث بهذه الصورة، وصلاة وسلاماً على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد

فهذا خير مكانٍ أعتزُّ فيه بالفضل لمن منحوني فيض علمهم وجزيل نُصحهم ولم ييخلوا بفكرهم وتوجيهاتهم فأناورا السبل وفتحوا مغاليقها.. إليهم جميعاً أرفع آيات الشكر والعرفان، وأخص بالذكر المربي الفاضل أستاذي الكبير الأستاذ الدكتور/ حسين محمد عيسى الذي أعطاني من علمه ووقته، وأرشدني بتوجيهاته، حتى أتممت هذا البحث، وما كنت لأصل بهذا البحث لهذه الصورة لولا توجيهاته العلمية الدقيقة، واتساع صدره، فله مني جزيل الشكر والعرفان أمده الله بطول العمر ودوام الصحة والعافية.

وأقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتور/ مصطفى حماد الذي لم يدخر علي من وقته وعلمه ومساعدته لي بالتوجيهات التي انعكست آثارها على هذا البحث.

وإنه لشرفٌ عظيمٌ للبحث والباحث أن يقوم بمناقشة هذا البحث والحكم عليه علما من أعلام المحاسبة هما:

- الأستاذ الدكتور/ أحمد محمود يوسف - أستاذ محاسبة التكاليف ورئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

- الأستاذ الدكتور/ عمرو حسين عبد البر - أستاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة.

الldان شرفاني بقبول مناقشة هذا البحث المتواضع والإفادة من ملاحظاتهم وفكرهما في إضافة المزيد من الإثراء له.. كما أتوجه بالشكر العظيم إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ زكريا فريد عبد الفتاح الذي كان خير عونٍ لي ... فجزاه الله عني خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناته..

وأتوجه بالشكر إلى الدكتور/ أحمد حسن - الأستاذ بكلية الحاسبات والمعلومات - جامعة القاهرة للمساعدة في الجانب الإحصائي.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ/ أحمد فؤاد الإسناوي مدرس اللغة العربية لتصحيح الأخطاء النحوية والأخطاء الإملائية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى العاملين في الشركة محل الدراسة والزملاء المحاسبين لما بذلوه من جهد لإمدادي بالبيانات والمعلومات اللازمة لهذا البحث، ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى والدتي وإلى إخوتي وأخواتي جميعهم.

فإلى هؤلاء جميعهم أتوجه بالشكر والتقدير.
وأخيراً لا أدعي أنني بلغت الكمال في هذا البحث، فالكمال لله وحده، ولكن حسبي أنني حاولت، فإن أخطأت فلي أجز وإن أصبت فلي أجران، وصدق الله العظيم إذ يقول:

(وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى، وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى، ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى)

صدق الله العظيم

وأسأل الله أن يوفقنا ويسدد خطانا لما فيه الخير،،

الباحث

خطة البحث

الموضوع	الصفحة
المحتويات	أ - ب
فهرس الجداول	ج
فهرس الأشكال	د
الفصل الأول الإطار العام للبحث:	15-1
1 / 1 مقدمة البحث	1
2/1 مشكلة البحث	9
3/1 أهمية البحث	10
4/1 أهداف البحث	11
5 / 1 فروض البحث	11
6 / 1 منهج البحث	12
7/1 حدود البحث	14
8 / 1 مصطلحات البحث	14
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	42-16
المقدمة	16
1/1/2 دراسات متعلقة بالمحاسبة عن القيمة المضافة	16
2/ 1/2 الدراسات المتعلقة بترشيد قرارات التشغيل للوحدات الاقتصادية	24
2/2/2 تقييم الدراسات السابقة	39
الفصل الثالث: المحاسبة عن القيمة المضافة	78-43
المقدمة	43
1/3 نشأة القيمة المضافة	45
2/3 مفهوم القيمة المضافة	46
3/3 نموذج قائمة القيمة المضافة	51
4/3 العلاقة بين قائمة الدخل وقائمة القيمة المضافة	54
5/3 مزايا استخدام قائمة القيمة المضافة	58
6/3 مزايا خصائص المعلومات التي توفرها قائمة القيمة المضافة	59
7/3 مشكلات حساب القيمة المضافة والإفصاح عنها	69
8/3 قياس القيمة المضافة	72
9/3 التحليل المالي والمحاسبي	75
الفصل الرابع: استخدام القيمة المضافة في ترشيد القرارات التشغيلية للوحدات الاقتصادية	119-79

79 المقدمة
81 1/4 مفهوم الوحدة الاقتصادية وتقييم الأداء
83 2/4 أهداف الوحدة الاقتصادية
86 3/4 القرارات الإدارية ونظم المعلومات المحاسبية
89 4/4 القيمة المضافة وترشيد القرارات
93 5/4 محاسبة القيمة المضافة وعملية اتخاذ القرارات
94 6/4 نظام المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات
102 7/4 القرارات التشغيلية
105 8/4 استخدام العائد على الاستثمار في ظل مفهوم القيمة المضافة
109 9/4 استخدام الحصة السوقية في دراسة خط اتجاه المبيعات
114 10/4 تخصيص الموارد في ترشيد قرارات التشغيلية
117 11/4 الترشيح واتخاذ القرارات
148-120 الفصل الخامس: دراسة الحالة التطبيقية
120 المقدمة
121 1/5 أهداف الوحدة الاقتصادية والمتعاملين معها
122 2/5 التطبيق على إحدى الوحدات الاقتصادية المصرية
127 3/5 اختبار فروض البحث والتحليل الإحصائي
141 4/5 الخلاصة والنتائج والتوصيات
149 قائمة المراجع
157 الملاحق

(1/1) مقدمة البحث:

أصبحت الوحدات الاقتصادية في ظل العولمة واقتصاديات السوق بحاجة ماسة إلى التميز والتعبير عن وضع الوحدة الاقتصادية والتنسيق الداخلي لأنشطتها، والذي يدفعها لهذا التميز تحقيق ميزة تنافسية بين الوحدات الاقتصادية داخل نفس الصناعة، وتتعرض الوحدة الاقتصادية إلى العديد من التغيرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي أو البيئة الاقتصادية المحيطة بالوحدة أو المحيط التنافسي فتؤثر هذه التغيرات بشكلٍ موجبٍ أو سالبٍ على قيمة الوحدة الاقتصادية وموقعها في السوق التنافسية.

بالإضافة إلى أن مستخدمي القوائم من كافة الفئات سواء المستثمرين الحاليين أو المرتقبين يهتمون بالمعلومات الخاصة بالمخاطر التي تحيط باستثماراتهم والأرباح المحققة منها، وأيضاً المعلومات التي تساعدهم على تقييم مدى قدرة الوحدة على توزيع الأرباح.

فالعاملون والنقابات والمقرضون والموردون والدائنون التجاريون والعملاء، وكذلك الإدارة، كل أولئك يهتمون بالمعلومات من أجل فهم وإدراك قدرة الوحدة على الاستمرار في مزاولة النشاط وبالتالي تحقيق الربح، ولكن اهتمامهم يختلف من فئةٍ إلى أخرى وفقاً للمصلحة الخاصة بهذه الفئة أو تلك، علاوة على ذلك تهتم الأجهزة الحكومية ومؤسساتها بالمعلومات المتعلقة بقدرة الوحدة على الالتزام بالحد الأدنى للأجور وبقدرة الوحدة على سداد الضرائب المستحقة، بالإضافة إلى المعلومات التي تساعد في مجال إحصاءات الدخل القومي والإيضاحات الأخرى.

وفقاً لما سبق اهتمت المحاسبة الاجتماعية، بتحقيق أهداف أصحاب المصالح، وهم الملاك والدائنون والعاملون والمستهلكون والوحدات الإدارية الحكومية والجمهور بصفة عامة، وتقوم المحاسبة الاجتماعية على أساس انصهار شخصية الوحدة الاقتصادية واندماجها مع المتعاملين معها بما فيهم المجتمع نفسه.

وفقاً لذلك فالوحدة الاقتصادية تعتبر بمثابة منشأة اجتماعية لا بد من تقييم أدائها على أساس مخرجاتها، ويستخدم صافي الربح عادة كأداة لتقييم الأداء وكأساس للمقاييس مثل قياس العائد على الاستثمار أو تحديد نصيب السهم من الأرباح.

ويتم قياس الربح بهدف قياس نتيجة النشاط وتوفير معلومات عن السيولة والمرونة المالية لدى الوحدة الاقتصادية، وتستخدم الإدارة التدفقات النقدية لتقييم السيولة وتقرير سياسة توزيع الأرباح ومدى الحاجة للحصول على تمويل خارجي، كما تعد مفيدة للمستثمرين والدائنين في توضيح قدرة الوحدة

على إدارة النقدية، أي أن قياس التدفقات النقدية من نشاط التشغيل يهدف إلى قياس كفاية الاستغلال ومن هذا الهدف ينطلق ما يسمى بالقيمة المضافة التي يمكن اعتبارها أساس حساب الدخل.

ويمكن النظر إلى القيمة المضافة على أنها "قيمة إنتاج الوحدة الاقتصادية بعد خصم قيمة ما استنفذه هذا الإنتاج من مستلزمات وسيطة"، بمعنى خصم كل السلع والخدمات المستنفذة في العملية الإنتاجية والتي يمكن الحصول عليها عن طريق التحويل من وحدات اقتصادية أخرى، وبذلك يتم قياس إنتاج الوحدة الاقتصادية، وعند عرض المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية يتطلب ذلك اختبار الأحداث المتعلقة بالوحدة الاقتصادية، والملائمة لاحتياجات هؤلاء المستخدمين، ويعنى القياس تحديد القيمة والإفصاح عنها،

القيمة المضافة Value added : تقيس قيمة الوحدة الاقتصادية كمنشأة

اجتماعية، تهتم بكافة مصالح مستخدمي المعلومات المحاسبية، فلا بد من قياس أدائها على أساس مخرجاتها التي تمثل مساهمتها في المجتمع، فالتدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل أكثر تعبيراً عن مساهمة الوحدة الاقتصادية في المجتمع، وتعتبر القيمة المضافة لأي وحدة اقتصادية عن إجمالي قيمة السلع والخدمات المقدمة منها بسعر السوق مخصوم منها قيمة السلع والخدمات المستخدمة، والمحولة من وحدات اقتصادية أخرى، ويمكن حسابها أيضاً عن طريق تجميع عوائد عوامل الإنتاج المتمثلة في الأرباح الموزعة على أصحاب حقوق الملكية بالوحدة الاقتصادية، والفوائد المدفوعة والمستخدم لل دائنين وأجور العاملين وإيجارات المباني والضرائب لتدعيم المركز المالي، ويعد مفهوم القيمة المضافة أكثر تعبيراً وأكثر ملائمة لمفهوم الشخصية الاجتماعية، والتي تعتمد على تحديد القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة على اعتبار أنها تقيس أداء كل المشاركين في الوحدة الاقتصادية من عاملين ومساهمين ودائنين ووحدات إدارية حكومية، وهم الذين يتعاونون لزيادة القيمة المضافة وبالتالي زيادة أنصبتهم من الوحدة الاقتصادية، أي عن طريق القيمة المضافة تقاس القيمة الحالية للتدفق النقدي عن أداء كل المشاركين في الوحدة الاقتصادية.

وبالتالي تظهر أهمية إعداد قائمة القيمة المضافة ضمن القوائم المالية حيث إن الهدف من إعداد القوائم المالية عرض الآثار الاقتصادية لعمليات الوحدة الاقتصادية على نشاطها وعلى المركز المالي.

وتقوم الوحدة الاقتصادية في نهاية الفترة المحاسبية بإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية للوقوف على صافي نتيجة النشاط، وأيضاً الوقوف على التغييرات التي طرأت على المركز المالي والنقدي، ويساعد إعداد القائمة على قياس أداء الوحدة الاقتصادية وتحديد التغييرات التي تطرأ على نشاطها.

ونجد أن التبويب النوعي يمكن من فرض الرقابة المالية ودراسة تطور الإنفاق فيما بين الفترات المالية والوحدات المتشابهة بغرض ترشيد الإنفاق، واستخدام التبويب النوعي يهدف إلى توحيد البيانات في القوائم المالية المختلفة.

وأيضاً تقدم قائمة الدخل مقياساً محاسبياً لربحية الوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة، أي تتضمن كافة العمليات والأحداث والظروف التي أدت إلى تغير حقوق المساهمين خلال الفترة المالية، في حين تقدم قائمة القيمة المضافة مقياساً للثروة التي تم خلقها بواسطة المجهودات المشتركة لكل من المساهمين والمقرضين والعاملين والحكومة، والقيمة المضافة تقيس أداء هذا الفريق المتكامل، أي أن القيمة المضافة مفهوم أشمل والربح ما هو إلا جزء من القيمة المضافة.

ومن ثم تظهر قائمة القيمة المضافة التوافق مع المحاسبة الاجتماعية، وأيضاً التوافق في الهدف من التبويب، كما إن إعداد قائمة القيمة المضافة تحقق مميزات من أهمها:

1- ملاحظة التغيرات النسبية في مختلف عوامل الإنتاج خلال فترة طويلة نسبياً، وكذلك القدرة على حساب معدلات الدوران بصورة أكثر دقة.

2- تعمل قائمة القيمة المضافة على تلاقي القيم الثلاثة - القيمة التاريخية والمستقبلية والاقتصادية بحيث تتكامل الصورة أمام صانع ومتخذي القرار.

3- تساعد على إحداث بعض التغيرات في الاتجاهات والعلاقات العمالية، حيث يشعر العاملون بالانتماء إلى الوحدة الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى زيادة الدافع للعمل مما يحقق أفضل النتائج، ويرجع ذلك إلى أن قائمة القيمة المضافة تعكس وجهة نظر أشمل وأعمق إذا ما قورنت بقائمة الدخل فالعاملين في معظم الأحوال ينظرون إلى كلمة الربح على أنها تعني تحقيق مصلحة أصحاب رؤوس الأموال فقط، وعدد قليل منهم يرغب في تعظيم الأرباح، من جانب آخر نجد أن القيمة المضافة هي ثمرة الإنجاز التي حققها فريق متكامل من العاملين وأصحاب رؤوس الأموال والإدارة، وإذا ما أحس العاملين بذلك فإننا نتوقع تحسن في العلاقات العمالية واتجاهات العاملين نحو الوحدة الاقتصادية ورغبتهم في تعظيم القيمة المضافة.

4- يمكن استخدام المعلومات الواردة بقائمة القيمة المضافة في استخراج بعض النسب والمؤشرات الهامة والتي يمكن أن تفيد في التنبؤ بقدرة المنشأة بطريقة أفضل من النسب التقليدية.

ويرجع الاهتمام بقياس القيمة المضافة إلى سنوات عديدة، حيث تستخدم المعلومات المتعلقة بالقيمة المضافة عند قياس الدخل القومي في شتي بلاد العالم.

وفى عام 1975 أوصت لجنة المعايير المحاسبية ASSC^(*) بإعداد قائمة القيمة المضافة كقائمة ملحقة ضمن التقارير والقوائم السنوية التي تقوم بإعدادها الشركات البريطانية، ولقد أوضح أن السبب وراء التوصية يرجع إلى أن قائمة القيمة المضافة تضع الربح في الإطار المناسب ومن وجهة نظر المشروع كمجهود جماعي حيث يتم الوصول إلى الربح عن طريق تضافر كل من رأس المال والإدارة، وتوضح قائمة القيمة المضافة هذا التكامل وتقدم مقياساً مفيداً في تقييم الأداء.

وبعد صدور المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل عام 1997 وموضوعه عرض القوائم المالية المعتمدة من لجنة معايير المحاسبة الدولية، والذي طالب بإعداد قائمة القيمة المضافة كقائمة إضافية بخلاف القوائم الأساسية، بات من المؤكد تطبيق قائمة القيمة المضافة على المستوى القومي.

أما في جمهورية مصر العربية فقد نص النظام المحاسبي الموحد على إعداد قائمة الإنتاج والقيمة المضافة، ولكن بعد إتمام مرحلة الإصلاح الاقتصادي وبعد تحويل جزء كبير من وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، فإن المحاسب لن يستطيع تجميع المعلومات المتعلقة بالقيمة المضافة وتوفيرها لمتخذي القرارات، إلا إذا صدر معيار محاسبي يلزم قطاع الأعمال بصفة عامة بإعداد قائمة القيمة المضافة، حيث إن قائمة القيمة المضافة ليست ضمن القوائم المالية التي نصت عليها معايير المحاسبة المصرية الصادرة عن وزارة الاقتصاد بموجب القرار الوزاري رقم 503 لسنة 1997.

وكانت تجربة الوحدات الماليزية، حيث أصدرت لجنة إصدار المعايير الماليزية 11 بيان غطت العديد من الموضوعات، وألزمت فيه الوحدات الحكومية بإعداد تقرير القيمة (Value Reporting)، وذلك بهدف مساعدة الوحدات الحكومية على الاستفادة من مزايا العولمة وتوحيد الإفصاح في التقرير وبناء عليه زاد تأثير تقارير الوحدات الماليزية حيث أتاح للوحدات الاستجابة للتغيرات ولكل جديد وأدى ذلك إلى زيادة مستوى الإفصاح في التقارير، لذلك يجب الوقوف على استقرار الوحدات وزيادة تعظيم نصيبها من العولمة، وأتاح هذا التقرير الإفصاح عن القيمة الحقيقية للوحدة الذي يساعد الوحدات على قيادة أعمالها وقياس أدائها، وأيضاً تحرك سوق رأس المال إلى الأمام وجذب المستثمرين في الأجل الطويل مع إعطاء أعلى قيمة للأسهم، وأيضاً يمكن أن تعظم قيمة الوحدة باتباع التحليلات مما يؤدي إلى تحسين الأوضاع وخفض تكلفة رأس المال.

وهناك تجربة لشركة الاتصالات حيث أجرت دراسة لمدة 10 سنوات قامت خلالها بإعداد تقرير القيمة المضافة الذي ساعد شركة الاتصالات على تكرار التدفقات النقدية الموجبة لعملية التشغيل، مما أدى إلى تحسين الإنجاز المالي وزيادة مستوى الأرباح، وتحسين أداء الوحدة

(*) ASSC, Accounting Standards Steering Committee.

الاقتصادية، وذلك جعل الوحدة تحافظ على معدل نمو الإيرادات مقارنة بالتكاليف، وبالتالي عظمت قيمة المساهمين في الأجل الطويل، وخفضت الديون في الأجل الطويل.

ويتضح من التجارب السابقة أن قائمة القيمة المضافة تتيح معلومات عن أداء الوحدة الاقتصادية، وأيضاً عن مدى تأثير الوحدة الاقتصادية بالتغيرات التي تطرأ على نشاطها، ويمكن أن نقسم التغيرات التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية إلى شقين:

الشق الأول: المحتوى المعلوماتي المناسب :

إن المحتوى الحالي للمعلومات لا يتناسب مع ما تتعرض له الوحدة الاقتصادية من ظروف وتغيرات لذلك يجب تتبع الأثر الناتج عنها عند الوقوف على قائمة المركز المالي، حيث نجد أنها لا تتيح قيمة للوحدة الاقتصادية التي تمثل محور اهتمام العديد من مستخدمي القوائم، وأيضاً لا تقدم قائمة الدخل التغيرات في قيمة الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم وجود محاولة لتأكيد الغرض من المحاسبة المالية، وهو مد المساهمين بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات والتي تقرر قيمة الوحدة الاقتصادية وموقعها في السوق.

الشق الثاني: التغيرات التي طرأت على نشاط الوحدة الاقتصادية وتؤثر في قيمتها :

وتتمثل هذه التغيرات في اتجاه المبيعات وصافي الربح وحقوق الملكية والتدفقات النقدية، وتؤثر هذه التغيرات أو التقلبات على قيمة الوحدة الاقتصادية، وتمثل هذه التغيرات في حقيقة الأمر مكونات القيمة لذا يجب تحليل مكونات القيمة، لقياس هذه التغيرات والعمل على التنبؤ بقيمة المساهمين والعائد على الاستثمار.

يمكن النظر للقيمة المضافة من زاويتين :

1- القيمة المضافة القابلة للتوزيع (القيمة المضافة الصافية).

2- توزيع وتخصيص القيمة المضافة.

1- القيمة المضافة الصافية:

تتمثل في القيمة المضافة الإجمالية مخصوماً منها الإهلاكات، والقيمة المضافة الإجمالية عبارة عن إيرادات المبيعات بعد خصم المستلزمات السلعية والخدمية، أي قياس الثروة التي أضافتها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، وتوضح القائمة كيفية تحديد حجم المبيعات، ويعد حجم المبيعات أداة لقياس التغيرات التي تطرأ على الوحدة الاقتصادية من نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وتمثل نقاط القوة والضعف قدرة الوحدة الاقتصادية، أما الفرص والتهديدات فتكون نتيجة عوامل خارجية تتعرض لها الوحدة الاقتصادية.

وتتيح القائمة عمل التحليلات التي تجعل الوحدة الاقتصادية في حالة استعداد دائم للتغيرات وتحديات الوحدات العالمية، ويأخذ هنا التحليل جانبين:

الأول : هو مؤشر القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج، وذلك بهدف توافر المعلومات عن كفاءة عوامل الإنتاج في توليد حجم المبيعات ونمو الوحدة الاقتصادية، ويسمح هذا التحليل بعرض أثر القرارات الاقتصادية وسير العملية الإنتاجية نحو الاتجاه الصحيح لتوظيف الموارد توظيفاً كاملاً يحقق التوازن، ويتحقق التوازن بالاستناد على عملية التخصيص الأمثل للموارد وهو ما يعرف بالتعظيم على المدى الطويل.

الثاني : مؤشر المبيعات إلى القيمة المضافة، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس وتحديد موقع الوحدة الاقتصادية في السوق من خلال التحليل التاريخي لخط اتجاه المبيعات مما يساعد في التعرف على خط الاتجاه العام لربحية ونمو الوحدة الاقتصادية في السوق حيث السوق هو الانعكاس الحقيقي لكافة المعلومات وتتحقق كفاءة السوق من دقة المعلومات وكفاءة التشغيل، ويساهم ذلك في التنبؤ بمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق حصة سوقية في الأجل الطويل.

2 - توزيع وتخصيص القيمة المضافة:

إن القيمة المضافة لأي وحدة اقتصادية إنتاجية عبارة عن الفرق بين القيمة السوقية للسلع المنتجة بهذه الوحدة وتكلفة السلع والمواد المشتراة، ويمكن أيضاً حساب القيمة المضافة عن طريق التدفق النقدي بحساب عوائد الإنتاج، وباعتبار أن القيمة المضافة هي عبارة عن قيمة المنافع التي تخلقها عوائد الإنتاج، وتأسيساً على ذلك فإنه لقياس القيمة المضافة الحقيقية لا يكفي إحصاء عناصر الإنتاج بل يجب إعادة تبويب عناصر التكاليف التي تعكس عوائد عوامل الإنتاج من أجور وفوائد وإيجارات وأرباح، وتستخدم مؤشرات توزيع القيمة المضافة على مكوناتها من القيمة المضافة للأجور، والقيمة المضافة للفوائد، والقيمة المضافة للإيجارات، والقيمة المضافة للأرباح في توضيح نسبة تخصيص الموارد.

وتلك البيانات والمعلومات تساعد في قياس الربحية، وقياس كفاية التشغيل، وذلك بهدف إصلاح الخلل في الهياكل التمويلية وتجنب أعباء السحب على المكشوف، وأيضاً تقديم معلومات تساعد على تحقيق ميزة تنافسية من خلال اتخاذ القرارات التي تقوم على استيعاب الموقف، وفهم الأمور، وتحديد طبيعة وحجم المشكلة القائمة أو المحتملة، وكافة المتغيرات المؤثرة على القرار، وهذا القرار قد يكون على المستوى الإستراتيجي أو التكتيكي وذلك لاحتواء القائمة على كافة البيانات والمعلومات التي تسمح بإجراء التحليلات لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

فالقرارات الاستراتيجية تهتم بمشكلات الوحدة الاقتصادية مع البيئة المحيطة، والتعرف على اتجاه المبيعات وطبيعة السوق والعلاقات الصناعية، وتتلخص في وضع الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف والسياسات الرئيسية كاختيار نوع المنتج ومستوى التقنية المطلوب.

أما القرارات التكتيكية فتركز على توافر الموارد التمويلية وتقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية، وكذلك تحديد الاحتياجات من الموارد بصورة تفصيلية وأساليب التخصيص الأمثل لهذه الموارد، وأيضاً في مجال العمالة ومشكلات العمال وتنشيط المبيعات أو الحصول على الموارد، ويرتبط استخدام الموارد بمجموعة من قرارات التشغيل التي تعمل على اتخاذ الإجراءات مما يساهم في تنفيذ الخطط المقررة تحقيقاً للأهداف.

وتبرز هنا **قرارات التشغيل** التي تهتم بالمشكلات اليومية والجارية في التنفيذ مثل قرارات الدخول في مناقصات، وقرارات منح العاملين الحوافز والعلاوات وقرارات قبول الطلبات، وتتخذ قرارات التشغيل في ظل المحاسبة التقليدية بالاعتماد فقط على البيانات المالية التاريخية، حيث تقيس الأحداث الماضية دون التعرض لأي حال من الأحوال إلى الأحداث المتوقعة في المستقبل، وهذا في حد ذاته يكفي للتشكيك في مدى الاستفادة من البيانات.

بالإضافة إلى أن قرار التشغيل يتخذ في ضوء قدرته على تحقيق الربح المحاسبي الذي يهدف إلى قياس العائد على رأس المال المستثمر، وهذا قد يكون مرغوباً لقياس كفاية استغلال رأس المال المستثمر، ولكن هذا لا يتفق مع مقتضيات التنظيم الاقتصادي واقتصاديات السوق، وأيضاً تقدم المحاسبة التقليدية البيانات والمعلومات في صورة إجمالية دون الدخول في تفاصيل القيمة التي أضافتها الوحدة الاقتصادية نتيجة ممارسة نشاطها خلال الفترة المحاسبية.

ويترتب على ذلك أن منفعة البيانات والمعلومات المحاسبية أصبحت قليلة الأهمية في قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويؤدي ذلك إلى فشل القرارات في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة وقياس مدى كفاية استغلال رأس المال المستثمر.

بالإضافة إلى أن الهدف من إعداد التقارير والقوائم المالية الختامية إظهار وقياس العائد على رأس المال المستثمر والذي لا يتفق مع الظروف البيئية المحيطة (من بعد اقتصادي وسياسي واجتماعي) في الوحدة الاقتصادية والسوق التنافسية المحلية، أدت هذه الظروف إلى تحويل هدف الوحدة الاقتصادية من قياس كفاءة استغلال رأس المال المستثمر إلى تحقيق العديد من الأهداف سواء بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة أو تحقيق الحصة السوقية وكذلك كفاءة إدارة رأس المال المستثمر لتخرج الوحدة الاقتصادية معلومات تتلائم مع البيئة الجديدة.

تأتى قائمة القيمة المضافة لتتلاءم مع البيئة الجديدة، وتأخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرارات التشغيل البيانات المالية وغير المالية التي تتعلق بالبيئة المحيطة، وتأخذ اعتبارات السوق التنافسية والعلاقات الصناعية وتحديات العولمة.

ويتمثل الدور الرئيسي لقائمة القيمة المضافة في توفير معلومات التي تساهم في ترشيد القرارات داخل الوحدة الاقتصادية، وهذه المعلومات تتعلق بقرارات التسعير وحجم الإنتاج، أو تتعلق بقرارات الأجور وحل مشكلات العمالة، أو قرارات مالية وتمويلية كتعديل رأس المال والحصول على مصادر تمويلية جديدة، أو قرارات التوسع والانكماش وتعديل حجم الوحدة الاقتصادية، وأيضاً قرارات توزيع الأرباح، مما يساعد على قياس درجة كفاية التشغيل والتعرف على الاحتياجات من النقد السائل وكذلك رسم السياسة المستقبلية وكيفية التمويل عن طريق المصادر الداخلية والخارجية، ويسمح ذلك برسم السياسات والأهداف والإجراءات، وتسبق وظيفة التخطيط ووظيفة التنفيذ التي تترجم في صورة تقرير القيمة المضافة.

تقوم قائمة القيمة المضافة علي الربط بين التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم حيث تلعب الدور الرئيسي نحو صنع واتخاذ القرارات حيث إن قائمة القيمة المضافة تدرس الاتجاهات الماضية ثم تمتد إلى المستقبل للتعرف على اتجاهات السيولة واتجاهات الأسعار واتجاهات ربحية المنتجات تمهيداً لوضع السياسات المستقبلية، أي تهدف إلى تحديد درجة كفاية التخصيص واتخاذ القرارات الإدارية والتمويلية.

وهكذا تستخدم القائمة كأداة تحليلية في يد المدير للتعرف على نقاط القوة والضعف بالوحدة الاقتصادية مما يتيح نظام معلومات يأخذ في الاعتبار ديناميكية التنمية الاقتصادية، ويستجيب للتغيرات التي تطرأ على نشاط الوحدة أو البيئة الاقتصادية المحيطة أو المحيط التنافسي.

ويتضح أن تتوافر الدقة لتعبر القائمة والتحليلات التابعة لها عن المصادقية في القيمة التي أضافتها العملية الإنتاجية خلال الفترة حيث يفيد ذلك في حصر وتجميع الموارد التي تعتبر من أهم المعايير في قياس الكفاية الإنتاجية لهذه الموارد، والتي تعد مرشداً في إعداد خطط توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة، ونتيجة توافر هذه المعلومات تحقق المحاسبة عن القيمة المضافة أقصى درجة ممكنة من التوازن مما يسمح بإجراء عملية التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، كذلك تقييم أداء الوحدة، وقياس مدى كفاءة الوحدة في إدارة رأس المال المستثمر، ومعرفة الزيادة التي تعود على المساهمين.